المواطنة: دلالات الممارسة في الواقع المغاربي

د. زرفة بولقواس جامعة بسكرة، الجزائر
أ. يعقوب سالم جامعة الوادي، الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم وممارسة المواطنة، كبعد حضاري وإنساني في المجتمعات المعاصرة، ودلالات الممارسة الفعلية والصورية له، انطلاقا من التوجه الحديث للمفهوم، الذي يتجاوز منطق الإنسان المتقبل وغير الفعال إلى الإنسان الفاعل، بالإضافة إلى أهمية المواطنة في الحياة الاجتماعية، أبعادها، صور ومقومات تحققها، دون غض النظر عن الأسس النظرية للمفهوم.

كما تم إسقاط أهم مرجعيات المفهوم على الواقع المغاربي، الذي تشوبه ضبابيات عدة وخصوصيات شتى، قد تتفق في بعض جزيئاتها، كما قد تختلف مع متطلبات المواطنة المعاصرة.

Abstract:

This study aims at analyzing the concept and practice of citizenship as a cultural and human dimension in contemporary societies, The study also aims to define the importance of citizenship in social life, its dimensions, images and elements to achieve it, without overlooking the theoretical foundations of the concept.

The most important references to the concept have been dropped on the reality of the Maghreb, which is fraught with various ambiguities and peculiarities, may be compatible in some of its molecules, and may differ with the requirements of contemporary citizenship.

مقدمة:

عرف مفهوم المواطنة تحولات في مضمونه واستخداماته ودلالات مبادئه، وما يرتبط به من ممارسات، وقيم سلوكية بسبب المتغيرات العالمية المعاصرة المتعددة الأبعاد والمتبلورة في إطار القوة الواحدة، وما تصبوا إليه من مصالح خاصة، فإذا كان البحث في المواطنة قديما في الفكر السياسي الغربي، فإن تسويق المفهوم إلى الواقع المغاربي، برز أكثر مع ما سمي بالإصلاحات السياسية التي تزامن معها بروز العديد من المفاهيم مثل : الديمقراطية، دولة القانون وحقوق الإنسان.

فالمواطنة ليست قالب جاهز يمكن تطبيقه بصورة آلية عندما تتحقق الرغبة في ذلك، وإنما هي سيرورة تاريخية، وديناميكية مستمرة، كما هي ممارسة في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد، وفي إطار مؤسسات تضمن ترجمة المفهوم على أرض الواقع، وليس شعار يتغى به في المناسبات السياسية، كاقتراب موعد الانتخابات، وفي ضوء ما تتطلبه الممارسة بخلاف الشعار يحتاج مفهوم المواطنة إلى قدر عميق من التحديد، والاجتهاد في تدقيق معانيه، ودلالات حمولاته وشروط توطينه في الواقع المغاربي، وما يتصف به من خصوصية وثقافية واجتماعية، قد تتعارض في بعض جزيئاتها مع ما يوصف بالقواعد العالمية المعاصرة.

وإذا كان من الطبيعي أن تختلف ممارسات المواطنة من دولة إلى أخرى، ومن زمن لآخر بسبب اختلاف الحضارات، ومستوى النضج السياسي، فإنه لابد من توفر حد أدنى من الشروط التي يتجلى من خلالها مفهوم المواطنة في الحياة اليومية للمواطنين، وفي علاقاتهم بغيرهم وبمحيطهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي،...إلخ. ولهذا ستبحث هذه الورقة البحثية في الأطر المرجعية للمفهوم عبر قراءة تحليلية، بالإضافة إلى الغوص في دلالات ممارسة المفهوم كبعد حضاري في واقع المجتمعات المغاربية.

أولا: دلالات المفهوم وارتباطاته:

إن مفهوم المواطنة لم يعد يحمل تلك الصورة التقليدية التي استقر عليها لعقود، بل استحدث المفهوم لاعتبارات عديدة ومتنوعة، وجعلته في قلب النقاشات والسجلات الفكرية والسياسية سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي، ولعل من أهم تلك المستجدات ما أصطلح على تسميتها بالعولمة.

أ- مفهوم المواطنة"Citoyenneté":

مفهوم المواطنة من المفاهيم التي لاقت جدلا كبيرا لذا يصعب أن يعطى له تعريف يحظى بالإجماع لدى المختصين، وبالتالي يختلف مفهوم المواطنة تبعا للزاوية التي يعالجها، ومن معانيه.

- المعنى اللغوي: "المواطنة هي لفظ مشتق من كلمة وطن، والوطن هو المنزل الذي تقيم فيه، وهو موطن الإنسان ومحله[...] ووطن بالمكان وأوطن وأقام، وأوطنه اتخذه وطنا[...][1] .

إن هذا المعنى اللغوي، يركز على الانتماء العضوي للإنسان، ويغيب دور المفهوم في بناء الوعي الإنساني والحضاري.

- المعنى الاصطلاحي: هي الانتماء إلى دولة معينة، فالقانون يؤسس الدولة ويخلق المساواة بين مواطنيها، ويرسي نظاما عاما من حقوق وواجبات تسري على الجميع دون تفرقة، وعادة ما تكون رابطة الجنسية معيارا أساسيا في تحديد المواطن[2]. يتضح من هذا التعريف أن المواطنة هي حالة التزام ما بين الفرد والدولة فالفرد ملتزم أمام الدولة والدولة ملتزمة أمام الفرد.

كما هي التزامات متبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتمائه لمجتمع معين، وعليه في الوقت ذاته واجبات يتحتم عليه أداؤها[3]. إن هذا التعريف يؤكد أن لا حديث عن المواطنة دون الحديث عن الدولة، أي أن الأولى"المواطنة" تتواجد ضمن حماية ورعاية الوعاء الثاني"الدولة". وهي أيضا مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي-الدولة- ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول- المواطن- الولاء ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة[4].

يتجلى من هذا التعريف أن المواطنة هي حلقة وصل بين الفرد والدولة التي ينتمي إليها عبر سلسلة من الحقوق والواجبات التي يتساند فيها الطرفين.

وعليه يمكن القول بأن: المواطنة هي انتساب الإنسان إلى دولة ما، وخضوعه للقوانين الصادرة عنها، وتمتعه مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق والواجبات بشكل متساوي.

ب- المفاهيم المرتبطة بالمواطنة:

تستخدم عدة دلالات للمواطنة، وكل دلالة تحمل خاصية أو تصور معين، يتوافق وخصوصية الواقع السياسي والاجتماعي، الذي يتكامل مع الهوية ذات المرجعية الحضارية، ومقوما أساسيا من مقومات الحداثة السياسية والاجتماعية، فلا يكاد يخلو دستور أية دولة من التأكيد على صيانتها والمحافظة عليها، ومن أهم المفاهيم ذات الصلة والتشابك مع المواطنة نذكر:

– الوطنية"Nationalisme" :هي شعور جماعي بالانتساب إلى وطن له حدوده الجغرافية، وهي أيضا إحساس وجداني بضرورة الدفاع عن استمرار هذا الكيان، والذود عن حرمته وصيانة وحدة أراضيه.

– الجنسيةNationalité:هي رابطة قانونية تجمع الفرد–المواطن" برقعة جغرافية معينة ومحددة، ويتمتع بها هذا الأخير بالولادة، أو يكتسبها بعد ولادته بمقتضى التشريعات والقوانين ذات العلاقة، لذلك تمنح الجنسية مركزا قانونيا لحاملها تخوله مجموعة من الحقوق كما تلزمه بمجموعة من الواجبات.

أما المواطنةCitoyenneté: فهي متميزة عن الوطنية، وأعمق من الجنسية، إنها وعي الانتماء إلى جماعة اجتماعية ذات هوية سياسية Identité Politique[5].

– الهوية L'identité: فعل اجتماعي تفاعلي بين العناصر المكونة لها لتوحيدها في إطار مشروع مشترك، ورموز وأهداف مشتركة يلتقي عليها أكبر تجمع من الأمة أو الشعب لتأكيد انتمائها السوسيو تاريخي من جهة، وتأطيرها على أساس قانوني من جهة أخرى، وهي بهذا أشمل من الانتماء الذي يمثل الارتباط بأصل مفروض على الإنسان لا يتوقف على قراره.[6]

– المدنية La civilité: يعني بها احترام متبادل وتسامح للأفراد فيما بينهم باسم احترام كرامة الشخص البشري الذي يسمح بتناغم وانسجام كبير في المجتمع.[7]

–حس المواطنية Le civisme: يتمثل في الإخلاص للوطن على المستوى الفردي في احترام القوانين والقواعد المعمول بها، وفي الوعي بالواجبات تجاه المجتمع.[8]

وبصفة عامة يرتبط حس المواطنة بسلوك نشط للمواطن في الحياة العامة.

ثانيا:الأسس النظرية للمواطنة:

إن المواطنة وفق التفكير المعاصر هي من أهم إفرازات الفكر الليبرالي بكل مكوناته، وتحدد في التيارات التالية:

– التيار الليبرالي الديمقراطي: ينظر إلى فكرة المواطنة باعتبارها الوجه الأخر المكمل لفكرة الدولة كشخصية عامة، مجردة وعقلانية.

-التيار السلطوي: ينظر إلى فكرة المواطنة بأنها الولاء للدولة، فالفرد لا يكتسب معناه، إلا من خلال انتمائه للدولة واعتزازه بها، كما أن حريته تنبع من التزامه وولائه لها[9].

إن فكرة المواطنة تلخص في النظرتين بالدولة في المفهوم الليبرالي، بغض النظر عن التصورات الجزئية لكلا النظرتين في التيارين.

- التيار الفردي الليبرالي: ينقسم هذا التيار إلى نظرتين هما:

-النظرة اليعقوبية: تنطلق من مفهوم كلي للمواطنة، بهدف تحقيق الاستيعاب الثقافي، وتجمع هذه النظرة بين عناصر ثلاث هي:

- الاعتراف بحق الفرد في المساواة
- التأكيد على علمانية الدولة التي ترفض التعبير عن الانتماءات الدينية،
- ترفض الارتباطات بالهويات الخاصة.

- النظرة الأمريكية: مؤداها الشعار الأمريكي الذي يفتح مجالا واسعا لمختلف الوافدين للانصهار داخل المجتمع، ويؤدي إلى مفهوم المواطنة المتعددة الثقافات المرتبط بالأيديولوجية الليبرالية، التي تعترف بحق المواطنة للأفراد على أساس القدرات الشخصية وليس على أساس التضامن المجتمعي.[10]

إن مفهوم المواطنة وفق الطرح اليعقوبي يؤكد على وحدة الجماعة، واستقلال الأفراد عن أي رابطة أخرى، عدا الرابطة السياسية، التي تتحدد على أساسها الهوية الجامعة، بينما النظرة الأمريكية ترى أن التعدد الثقافي لا يحول بين الأفراد ومواطنتهم.

ولا يخلو النموذج الليبرالي في شتى أشكاله من مضامين سياسية واجتماعية، ساهمت في تعزيز الحقوق السياسية على وجه الخصوص، فبعدما واجه هذا النموذج صيغا منافسة، لا بل متعارضة معه كليا،غدا اليوم مهيمنا في أنحاء واسعة من العالم، وانهارت معظم النماذج البديلة. وقد أوحت هذه التحولات إلى ظهور مواطنة مختلفة منفصلة عن إطار الدولة، وأصبح الحديث عن مواطنة عالمية أو مواطنة متعددة الثقافات،لا بل عن مواطنة متوحشة ناتجة عن كثرة منظمات المجتمع المدني، وينطوي تحت هذا التعدد المواطنة الأوروبية- الاتحاد الأوروبي- المرتكز على دمج الهويات والولاءات، غير أن بروز فضاءات متعددة للمواطنة لم يحل دون وقوع العديد من الأنظمة السياسية الغربية في أزمات سياسية واجتماعية مختلفة بحسب السياقات الدولية والإقليمية.

ثالثا:أهمية المواطنة:

تعتبر المواطنة كمبدأ اجتماعي وقانوني وسياسي، ساهم في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير، وبهذا فهي ذا أهمية لأنها:[11]

- تعمل على رفع الخلافات ومظاهر الاختلاف الواقعة بين مكونات المجتمع في سياق التدافع الحضاري.

– تحفظ للمواطن حقوقه، وتوجب عليه واجبات تجاه غيره من المواطنين وتجاه دولته.

– تضمن المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون، وأمام الوظائف العامة والمناصب في الدولة، وأمام المشاركة في المسؤوليات.

– تعترف بالتنوع والتعدد الثقافي والعرقي واللغوي والديني والسياسي و...الخ وترتفع عنه في العلاقة بين المواطن والدولة.

– تمكن المواطن من تسيير الشأن العام من خلال النظام الانتخابي، ناخبا ومنتخبا للمؤسسات المنتخبة التي تعبر عن دولة القانون والمؤسسات، ومن خلال العضوية في منظمات المجتمع المدني.

– تحدد منظومة القيم والسلوك لاكتساب المواطنة والتربية عليها.

– تضمن حقوق الإنسان في المجتمع والوطن والدولة، لكونها تنتقل بالحق الإنساني إلى حق المواطنة عبر التشريع.

– تضمن حقوق الإنسان في المجتمع والدولة، لكونها تنتقل بالحق الإنساني إلى حق المواطنة عبر تشريعه وتقنينه.

يتبين مما سبق أن للمواطنة دور في استقرار الدول وخاصة الغربية، فهي نتاج لثورات متعددة: سياسية وعلمية ودينية تحديدا منذ عصر النهضة الأوروبي، وكل هذه الثورات المؤسسة للمواطنة في الفضاءات الاجتماعية للدول الغربية أصبحت من مكونات الهوية السياسية والاجتماعية للإنسان الأوروبي، وبهذا هناك تداخل وتكامل بين الاعتبارات السياسية والدينية والاجتماعية للمواطنة.

رابعا: أبعاد المواطنة:

المواطنة ليست مفهوما جامدا بل متطور، ينمو ويتقدم بحسب التطور القانوني والسياسي والاجتماعي في المجتمع، فهي بذلك تمثل ذاكرة تاريخية ترصد حركة المواطنين تجاه الحرية والسلطة، ولكنها في نفس الوقت حيوية ترتبط بتطور المجتمعات والأمم فأبعادها بذلك متعددة تتكامل على النحو التالي:[12]

البعد الحضاري الثقافي: إن تكريس مبدأ المواطنة وفق هذا البعد، يقتضي انسجام الهويات الثقافية الفرعية، مع الهوية الثقافية الجامعة، أي يعزز الانسجام والاندماج بين الجماعة السياسية، ويرفض محاولات الاستيعاب والتهميش.

البعد القانوني والسياسي: إن تكريس مبدأ المواطنة وفق هذا البعد يتطلب تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين، استنادا إلى عقد اجتماعي يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع، كما يقتضي هذا البعد بعض المتطلبات العملية مثل وجوب إقرار مبادئ دستورية، والالتزام بمؤسسات فاعلة وقادرة على توفير كافة الضمانات اللازمة.

البعد الاقتصادي والاجتماعي: إن مبدأ المواطنة وفق هذا البعد يستهدف إشباع الحاجيات المادية الأساسية، ويحرص على توفير الحد الأدنى اللازم منها ليحفظ كرامتهم وإنسانيتهم.

البعد الغائي: ينظر هذا البعد إلى مبدأ المواطنة على أنه غاية ينشدها كل مجتمع سياسي، يطمح إلى تحقيق الاندماج والاستقرار، هذا من جهة ومن جهة أخرى هو تعبير عن الوسيلة المثلى لتحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي في المجتمعات.

البعد المهاراتي: ويقصد بالمهارات مثل: التفكير الناقد، والتحليل، وحل المشكلات ...وغيرها، فالفرد الذي يتمتع بالمهارات السالفة الذكر فإنه يتمكن من تمييز الأمور ويكون تفكيره أكثر عقلانية ومنطقية وبالتالي تنعكس على سلوكاته في الحياة الاجتماعية اليومية.

بعد الانتماء والولاء: ويقصد به غرس مشاعر ووجدان انتماء الأفراد لوطنهم ولثقافتهم ولمجتمعهم.

البعد القيمي: ويشمل البعد الديني المتمثل في مختلف المبادئ التي يقرها الدين السائد في المجتمع، إضافة إلى مختلف القيم مثل :العدالة والمساواة والتسامح والحرية والشورى،... الخ.

البعد المكاني: ويقصد به البيئة المحلية التي يعيش فيها الفرد ويتفاعل ضمنها مع الأفراد المحيطين به.

تحتاج ممارسة المواطنة بشتى صورها إلي وعي، فالمواطنة القانونية أي المساواة في الحقوق والواجبات – تحتاج إلي إلمام بالحقوق المكفولة للمواطن. والمواطنة السياسية –أي المشاركة في الشأن العام– تتطلب معرفة بالخريطة السياسية للأحزاب، والجماعات السياسية، والقضايا المتداولة في الحياة العامة. والمواطنة الاجتماعية–أي السعي للحصول علي الخدمات العامة –تستدعي معرفتها –أولا –ثم السعي إلي المطالبة بها .إذن يشكل الوعي» البنية السياسية « للمواطنة الذي بدونه يظل المواطن »متفرجا « حتى لو كان شغوفا بالمشاركة.

ويتولد الوعي من متابعة الصحف والفضائيات ومواقع الانترنت والندوات العامة...الخ. ويحمل عصر المعلومات ميزة التدفق المعلوماتي غير المسبوق، وتلازم الصورة مع الخبر، والحدث مع ا لإعلان عنه، وتعدد مصادر المعرفة، وكل ذلك هو خلق بيئة يمكن للمواطن أن يعيش واعيا.

خامسا: أهم صور تحقق المواطنة:

تتحقق المواطنة عبر عدة صور منها ذاك النموذج الذي يجمع فيه المواطن بين الدور الايجابي والسلبي تجاه المجتمع، ففي الحالة الأولى يشعر الفرد بقوة انتمائه الوطني، في حين الحالة الثانية يتولد للفرد شعور بالانتماء للوطن في حدود النقد السلبي، ولا يقدم أي عمل إيجابي لوطنه، والمواطنة بذلك تتحقق بعدة صور أهمها:[13]

– الانتماء: هو شعور الإنسان بالانتماء إلى مجموعة بشرية ما، وفي مكان ما–الوطن– على اختلاف تنوعه العرقي والديني، مما يجعل الإنسان يتمثل ويتبنى ويندمج مع خصوصيات وقيم هذه المجموعة.

– الحقوق: بمعنى التمتع بحقوق المواطنة الخاصة والعامة، كالحق في الأمن والسلامة والصحة والتعليم والعمل والخدمات الأساسية العمومية، كالمشاركة في الانتخابات والترشح وتسيير المؤسسات العمومية، والمشاركة في كل ما يهم مصير الوطن.

– الواجبات: وتعني احترام النظام العام والحفاظ على الممتلكات العمومية، والدفاع عن الوطن والتكافل والوحدة الوطنية، والمساهمة في بناء وازدهار الوطن، وأي تقصير من أي مواطن في أداء واجباته، تعني التأثير على حقوق مواطنين آخرين، وذلك لارتباط حقوق المواطن وواجباته بحقوق الآخرين وواجباتهم.

وهناك من يضيف لها صور مرتبطة بالعولمة وتتمثل في:[14]

– المواطنة الايكولوجية أو البيئية وهي تتعلق بحقوق والتزامات مواطن الأرض.

– مواطنة الأقلية وهي تتضمن حقوق الدخول في مجتمع ما والبقاء في هذا المجتمع.

– المواطنة الكوزموبوليتانية وهي تعني كيف ينمي الناس اتجاها إزاء المواطنين الآخرين والمجتمعات والثقافات الأخرى عبر الكوكب.

– المواطنة المتحركة : وهي تعني بالحقوق والمسئوليات للزوار لأماكن أخرى ولثقافات أخرى.

مما سبق يتبين أن المواطنة بكل صورها الكلاسيكية والمعولمة توجه لكل مواطن متواجد في المجال العام، وتطالبه بإنشاء منظمات مدنية بإرادتهم تعبر عن قناعتهم ويسعون من خلالها لتحقيق مصالحهم، وبممارسات عدة، أي يسألون ويسألون، يحاسبون ويحاسبون، بمعنى يكتسبون ثقافة مدنية تقوم على النقاش والحوار وقبول الآخر المختلف، تشكل هذه الصور وغيرها ثقافة المجتمع الحديث الذي لا يستبعد أحدا، بل يثمن كل رأي، ويقدر الاختلاف بوصفه مصدرا للثراء.

سادسا: مقومات المواطنة:

باعتبار المواطنة ممارسة في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد، وفي إطار مؤسسات وميكانيزمات تترجم مفهوم المواطنة على أرض الواقع، وإذا كان من الطبيعي أن تختلف نسبيا من دولة إلى أخرى، ومن زمن إلى آخر فإنه لابد من توفر مجموعة من المقومات الأساسية المشتركة، ومن أبرز مقومات المواطنة نذكر:

– المساواة وتكافؤ الفرص: لا تحقق المواطنة إلا بتساوي جميع المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، وتتاح أمام الجميع نفس الفرص، ويعني ذلك التساوي أمام القانون الذي هو المرجع الوحيد في

تحديد تلك الحقوق والواجبات، وإذا كان التعايش والتعاون من العناصر الأساسية التي يفترض توفرها بين المشتركين في الانتماء لنفس الوطن، فإنها تهتز وتختل في حالة عدم احترام المساواة[15] .

إن حسن تسيير الاختلاف لا يتم إلا في إطار المواطنة، على أساس أن اختلاف الفئات الاجتماعية في أي مجتمع لا يجعل أي منها أكثر حظا من غيرها في الحصول على المكاسب والامتيازات، كما لا يكون سببا في انتقاص الحقوق، أو مبرر للإقصاء والتهميش. وإرساء قيم المواطنة في منظومة الروابط التي تجمع بين أعضاء الوطن،لا يمكن أن تقوم على إلغاء بعض الصفات والانتماءات وغيرها من خصوصيات بعض الفئات، وإنما تقوم على احترامها، كما يجب العمل على حماية مبدأ المساواة بين أبناء الوطن الواحد خصوصا داخل المجتمع الذي تتناقض فيه المصالح والأغراض، فالضمان في هذه الحالة هو القضاء العادل أو المستقل ولاشيء غيره.

– المشاركة في الحياة العامة: إن المشاركة في الحياة العامة تعني اقتحام المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية متاحة للجميع دون تميز، بدءا من استفادة الأطفال من الحق في التعليم والتكوين والتربية على المواطنة، وحقوق الإنسان واستفادة عموم المواطنين من الخدمات العامة، ومرورا بحرية المبادرة الاقتصادية، وحرية الإبداع الفكري والثقافي والاجتماعي، وانتهاء بحق المشاركة في تسيير الشأن العام بشكل مباشر كتولي المناصب العليا والوصول إلى مواقع القرار، أو بكيفية غير مباشرة كالانخراط بحرية في الأحزاب السياسية، وإبداء الرأي حول السياسات المتبعة، والمشاركة في انتخاب أعضاء المؤسسات التمثيلية على المستوى الوطني والمحلي والمهني.

– الولاء للوطن: إن الولاء للوطن يعني أن الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه تسمو على العلاقات الحزبية وما ماثلها، ولا خضوع فيها إلا لسيادة القانون، وأن هذه الرابطة لا تنحصر في مجرد الشعور بالانتماء وما يطبع ذلك من عواطف، وإما تتجلى إلى جانب الارتباط الوجداني، في إدراك واعتقاد المواطن بأن هناك التزامات وواجبات نحو الوطن لا تتحقق المواطنة دون التقيد الطوعي بها.[16]

يتجلى مما سبق أن المشاركة بالمفهوم الواسع هو إعطاء الفرص بطريقة متكافئة لكل الطاقات والكفاءات لفتح المجال للتنافس النوعي، الذي يضمن فعالية النخب السياسية ، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية مما يساهم في إنشاء واقع ينشد التطور المتواصل.

أما الولاء فيعني به شعور كل مواطن بأنه معني بخدمة الوطن، والعمل على تنمية وحماية كل مقوماته من أجل تحقيق المصلحة العامة، بالإضافة إلى التضامن مع باقي المؤسسات لمواجهة الطوارئ التي تهدد الوطن في أي وقت والاستعداد للتضحية على اعتبار المصالح العليا للوطن فوق كل اعتبار.

سابعا: المواطنة في الواقع المغاربي:

إن المواطنة تسير جنب إلى جنب مع بناء ذاكرة الوقائع المتميزة في تاريخ الأمم، وهي مبدأ تضمين يدمج في الحياة السياسية مجموع المواطنين، بغض النظر عن اختلافاتهم في العرق، الدين

المهنة، العمر والجهة، المجتمعون ضمن نفس الوحدة المواطنية ذات الأفق الحضاري والاجتماعي بحسب النماذج الكلاسيكية والتي تحدد فيها الهوية السياسية على مفهوم الأمة المتجانسة ثقافيا واجتماعيا ودينيا، أما حاليا فتشهد الدولة المغاربية الواحدة تعدد في الهويات، كما تشهد النماذج الغربية المختلفة درجات متفاوتة من التسامح والاعتراف بالمصالح والنزاعات الخصوصية.

فالعديد من الدول الأوروبية حاليا أصبحت تتساءل عن مصير هويتها الوطنية في عصر العولمة وفي ظل تيارات الهجرة المتدفقة إليها ، على اعتبار أن المحافظة على هذه الهوية جزء لا يتجزأ من ثقافة وقيم المواطنة، وخلافا لما تعيشه الهويات الغربية من تمزقات واضحة بسبب صراعها الثقافي مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الانتماء الصوري في المجتمعات المغاربية يوحي بأن هناك تماثلات ذاتية بين المواطنين في المغرب الكبير، غير أن التماسك الظاهري للهوية المغاربية يواجه الآن تحديات حقيقية ناجمة عن الصراع الحضري المميز لهذه المرحلة، وهذا بعدما كانت المواطنة المغاربية متأصلة ضمن سياق ثقافي واجتماعي، يتفق مع قيم وعادات الإنسان الأمازيغي والعربي، والتي تعني في دلالاتها المجردة العامة والنموذجية الخاصة، مواطنة متفتحة، ومستمدة فاعليتها من صيرورتها التاريخية والحضارية المنغمسة في أعماق التاريخ البشري للمنطقة.

أما تحقيق فكرة المواطنة المغاربية على أرض الواقع، ونقلها من مجال الفكر والتأمل إلى مجال الواقع والتجربة يتطلب درجة من وعي الانتماء إلى هوية جماعية، والتي تحتاج إلى إطار ديمقراطي، أي دولة تصونها، وتضمن للأفراد إمكانيات وفرص الشعور بها، وبهذا فعسر استنبات المواطنة في المجال السياسي المغاربي تتحكم فيه مجموعة من العوامل أبرزها:[17]

- طبيعة الدولة الحديثة
- نوعية النظم السياسية الحاكمة

وبهذا ظلت دولة ما بعد الاستقلال منشدة إلى ارثها التاريخي ذي الطبيعة السلطانية، على الرغم من مظاهر التحديث و العصرنة التي طالت مجمل تشريعاتها وقوانينها وطبعت مؤسساتها، هذا من جهة ومن جهة أخرى استمرت علاقة الدولة بالمجتمع موسومة بقدر كبير من التسلطية والتحكم، الأمر الذي حال دون ميلاد المتطلبات اللازمة لبروز مفهوم المواطنة.

لم توفق الدولة المغاربية الحديثة، في التحول إلى إطار اجتماعي وسياسي مولد للمواطنة، وحاضن لاستقرارها وتوطنها، بل دلت التجربة على ديمومتها قوة قهرية، مهيمنة على الجميع، إنها جديرة بأن ينطبق عليها الوصف "دولة الثقب الأسود" لفرط تحكمها في كل شيء، لذلك جاءت نتائج هذا الوضع مضرة بالمواطنة فكرة وممارسة.[18]

أ- **إشكالية المواطنة والديمقراطية** : المواطنة هي انتماء عضوي للدولة والمجتمع، لا تتطور إلا في ظل دولة ديمقراطية عصرية، تضمن الاعتراف بالإنسان وحقوقه الأساسية وحرية وإرادة، باعتبارها

تقوم على أساس حق المواطن في التعبير عن رأيه والمشاركة صنع القرار وتلزمه بأداء واجباته تجاه الدولة والمجتمع. كما أن سيادة ثقافة المواطنة تمكن من تسيير الاختلافات والخلافات، مما يخلق جو من الاطمئنان لدى المواطن في مواجهة الدولة، وذلك من خلال قيام دولة المواطنة على مجتمع سياسي تنظم علاقاته قواعد قانونية وتدير شؤونه مؤسسات تضع في أولوياتها احترام الحقوق والواجبات في إطار القانون،الذي هو فوق الجميع مهما كانت الاعتبارات، لأن المواطنة لا تمارس إلا في مجتمع يتوفر على الحد الأدنى من المؤسسات.

إن تطوير واقع الممارسة السياسية بما يوفر الشروط الضرورية لنجاح الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية، سيكون مرهونا في المستقبل بقدرة النخب المغاربية على المستويين النظري والعملي في بلورة هذا المفهوم كحقوق وواجبات في مختلف أوجه الحياة العامة في ظل دولة القانون والمؤسسات.[19]

إن إشكالية المواطنة أنها ليست مجرد حقوق وواجبات، وإنما هي كذلك ثقافة وسلوك وقيم مجتمعية وجملة من الآليات لضبط العلاقات الواجب اكتسابها والتمرس على أدائها لمعرفة كيفية انتزاع الحقوق وممارستها والقيام بالواجب وضرورة أدائه على أحسن وجه، وهذا لن يتأتى إلا بمجموعة من الممارسات الفعلية مثل:[20]

- تفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي.
- تفعيل دور المؤسسات العلمية والأكاديمية المغاربية عبر تخصيص مقاعد دراسية سنوية في مختلف مجالات العوم الإنسانية لطلاب من الدول المغاربية.
- إنشاء سوق مغاربية الهدف منها هو الارتقاء بالسوق المغاربي إلى مستوى سمات الأسواق العالمية الكبرى.
- مجاوزة الخلافات السياسية بين دول الاتحاد المغاربي، وحل المشاكل العالقة.
- إنشاء برلمان مغاربي يتولى المناقشة والصادقة على القوانين والمعاهدات، والتي بإمكانها أن تثمن الديمقراطية في هذه الأقطار.
- العمل على توطين هوية مغاربية واحدة.

إن استحداث وتفعيل هذه المؤسسات المختلفة، وتفعيل عملها على المديين المتوسط والبعيد كفيل بنقل فكرة المواطنة المغاربية من حيز القوة إلى حيز الفعل والشرعية

ب- المواطنة والنظم السياسية: إن النظم السياسية التي استطالت في حكم البلاد لم تسمح بشكل مجالات وآليات تمكن المواطنة من الاستقامة في المجال السياسي والثقافي المغاربي، فهكذا صعب تكوين مجال عمومي يقدر الأفراد من خلاله على التعبير عن آرائهم وإدارة اختلافاتهم حول تدبير الشأن العام، وضمرت مبادئ المنافسة وصراع الأفكار والبرامج، وتراجعت قيم التسامح، وقبول الاختلاف، والبحث عن

المشترك، وتعمق التشكيك في حيادية الدولة وكفاءتها ، ومن هنا نفهم التقهقر التدريجي لمفهوم المشاركة المواطنة لدى المجتمعات المغاربية.[21]

رغم أن منطلقات ما عرف بالاتحاد المغاربي كانت كطريق عملي للمواطنة، وذلك من خلال إرساء سياسة مشتركة في مختلف المجالات مثل:[22]

– المجال السياسي: يهدف المشروع إلى اعتماد رؤية توافقية وتأسيس تعاون سياسي ودبلوماسي بين دول الاتحاد.

– المجال الاقتصادي: تسعى السياسة المشتركة للاتحاد المغاربي إلى تحقيق التنمية التجارية والصناعية والزراعية لكل دول الاتحاد.

– المجال الثقافي: الحرص على صون الهوية المغاربية لدول الاتحاد وإقامة سياسات تعاون في مراحل التعليم المختلفة، التأكيد على ضرورة المحافظة على القيم الدينية والأخلاقية.

فالمواطنة المغاربية هي بمثابة خاصية قانونية وسياسية تسمح لمن يمتلكها حيازة بعض الحقوق والحريات العامة، كما تمنح للمواطن حق التنقل و الإقامة في أي دولة عضو في الاتحاد دون أن يكون ذلك مرتبطا بنشاط مهني أو اقتصادي يبرر إقامته أو تنقله، لكن واقع الحال جمد الاتحاد في عدة محطات مما جعل المواطنة المغاربية تتأسس على البعد التاريخي أكثر من الواقع السياسي، ولأن ممارسة المواطنة ليست مجرد محاكاة عرجاء للآخر بإمكان كل إنسان أن يمارس المواطنة على طريقته الخاصة، كما هي محددة في القوانين ومدمجة في مجموع عادات المجتمع الذي ينتمي إليه.

كما تحتاج المواطنة كي تستقيم وتتوطن في الممارسة، إلى دولة من طبيعة جديدة مؤسسة على فلسفة قوامها الحيادية، والشرعية الدستورية والقانونية و المأسسة، وسيادة حكم القانون. فالواضح أن كل هذه المتطلبات ظلت شاحبة وضعيفة، إن لم نقل منعدمة في سجل الدول المغاربية الحديثة على امتداد الخمسين سنة الماضية ،أي التي تلت الاستقلال.

ج– المواطنة والدساتير في الدول المغاربية:على الرغم من تنصيص دساتير الدول المغاربية على مجموعة من الحقوق والحريات منذ صدور الوثائق التأسيسية الأولى بعد الاستقلال، فإن الواقع ظل عصيا على تحويل هذه الحقوق والحريات إلى حقائق في الممارسة، حيث ظلت إما نصوص مفتقدة إلى قوة النفاذ، أو وثائق تعوزها الضمانات المادية والمؤسساتية التي تتيح للأفراد فرصا فعلية للاستفادة منها في حياتهم اليومية.[23]

فمن زاوية الدساتير والتشريعات ذات العلاقة بالمواطنة ظلت الحقوق والحريات، بحسبها أحد الأوجه المفصلية للمواطنة، غير قادرة على تمكين المواطنين من الاستفادة منها وممارستها بشكل سليم وفعال، بفعل الفجوات بين الممارسة من جهة، وتباعد القوانين والمراسيم التطبيقية عن روح المواثيق الأساسية من جهة أخرى.

د- مرتكزات المواطنة المغاربية الغائبة: لا يمكن تصور المواطنة إلا يتحقق مجموعة من الحقوق وممارستها فعليا وتحويلها إلى ثقافة سياسية معاشة، ومن أهم تلك الحقوق.[24]

- الحقوق السياسية: إن ما عرفته المنطقة المغاربية من استبداد سياسي خلال العقود الماضية، يصبح الحديث عن الحقوق السياسية ضربا من الترف الفكري، لكن التحولات السياسية والاجتماعية الحالية تحتم على النخب المغاربية انتزاع الحقوق السياسية لتكريس قيم المواطنة.

- الحقوق الاقتصادية: وتتمثل أساسا بحق كل مواطن في الحصول على منصب عمل مناسب، وأن تكون ظروف العمل ملائمة وتستجيب للمعايير الدولية المتخصصة،هذه الحقوق وغيرها اليوم ليست فقط غير متوفرة، بل يصعب تحققها نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تعيشها أقطار المنطقة المغاربية، وأي تحسن في مجال الممارسة السياسية وتوسع للحريات العامة سينعكس على مجال الشفافية الاقتصادية، وبالتالي يمكن المواطنين من انتزاع حقوقهم.

- الحقوق الاجتماعية: من أهم الحقوق الاجتماعية حق كل مواطن في توفير الحماية الاجتماعية والحق في الرعاية الصحية، والتعليم،...والمهم في هذه الحقوق إمكانية ممارستها وضمان تساوي الفرص، لكن الواضح أن البيئة المغاربية غير مهيأة بعد لممارستها بالشكل المطلوب، رغم أن أغلبية أقطارها قد صادقت على أهم المعاهدات الدولية في الموضوع.

- الحقوق المدنية: وهي عموما مجموعة الحقوق التي تضمن كرامة الإنسان، مثل حق المواطن في الحياة، والحق في امتلاك جنسية، والحق في تكوين أسرة، وحقه في عدم إخضاعه للتعذيب، وأي معاملة تحط بالكرامة وحريته في التنقل ومكان إقامته وحرمة مسكنه ومراسلاته، وعدم إجراء أي تجربة طبية أو علمية عليه دون رضاه.

إن المتأمل للمشهد السياسي المغاربي سيلاحظ أن مواطنة الإنسان المغاربي مازالت ناقصة وذلك لفشل العديد من دوله في ضمان حقوق المواطنة كاملة، ولتعثر عمليات المصالحة بين المواطن ودولته، بسبب غياب الضمانات القانونية القادرة عمليا على نشر ثقافة المواطنة وإمكانية ممارستها فعليا.

خاتمة:

إن المواطنة هي نتاج لتناقضات وتنظيمات وصراعات وتوافقات، هي ذاتها نتاج لقيم مشتركة ومواجهات فكرية اندماجية أحيانا ومتعارضة أحيانا أخرى، ومن هذه النتاجات مجتمعة يمكن لأي جماعة سياسية ذات سيادة أن تحدد لنفسها شكل المواطنة الذي يناسبها ثقافيا وسياسيا واجتماعيا.

و المواطنة التي ينبغي للجميع العمل على تكريسها، هي التي تجعل المواطن يعي أن له حقوق على الدولة لا يقبل التنازل عنها مهما كانت الأسباب، وعليه مسؤوليات من واجبه السعي لتأديتها مهما كانت الصعوبات الاكراهات في وجه ذلك، انطلاقا من أن السلطة وجدت لخدمة الشعب، وينبغي أن تتصرف مع مختلف أفراده وفقا لذلك، وأن الحاكم ليس إلا موظفا ساميا من موظفي الدولة والتعامل معه

يجب أن يكون من تلك الزاوية دون أي اعتبارات أخرى، لكن واقع الحال غير الحال وهنا يكمن الإشكال الأساس الذي الحل الفوري.

*** قائمة المراجع :**

1-ابن منظور. **لسان العرب**، بيروت: دار صادر،1997،ص.460.

2-سامح فوزي. **المواطنة**، القاهرة: مركز لدراسات حقوق الإنسان،2007، ص.07.

3-ميشل مان: ترجمة عادل الهواري وسعد مصلوح، موسوعة العلوم الاجتماعية،الكويت:مكتبة الفلاح،1984، ص.110.

4-محمد عاطف غيث. **قاموس علم الاجتماع**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995،ص.56.

5-أمحمد مالكي. **المواطنة في المغرب العربي**،عدد9، مركز الدراسات المتوسطية والدولية،2012،ص.1.

6-المحنة فلاح كاظم. **العولمة والجدل الدائر حولها، عمان:الوراق للنشر والتوزيع،2002،ص.167.**

7-سيدي محمد ولديب. **الدولة وإشكالية المواطنة- قراءة في مفهوم المواطنة العربية**-،عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع،2011،ص.61.

8-المرجع نفسه، **ص.62.**

9-سعد الدين إبراهيم. **المجتمع والدولة في الوطن العربي**،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،ط3، 2005،ص65.

10-نسرين عبد الحميد نبيه.مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق، مصر:مركز الإسكندرية للكتاب،2008،ص.9.

11-علاء الدين عبد الرزاق جنكو. **المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة**، العراق:جامعة التنمية البشرية في السليمانية: د.ت،ت، ص.39.

12-علي خليفة الكواري. **مفهوم المواطنة الدولة الديمقراطية**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2004، ص 36.

13-عبد اللطيف العوين، الكويت:مكتب التوجيه المجتمعي،2010،ص.1.

14-علاء الدين عبد الرزاق جنكو، مرجع سابق،ص.39.

15-برهان غليون. **بيان من أجل الديمقراطية**، ط5،بيروت:المركز الثقافي العربي،2006،ص.14.

16-علاء عبد الرزاق جنكو،مرجع سابق، ص.38.

17-ديدي ولد السالك. **المواطنة في المغرب العربي**،عدد9، مركز الدراسات المتوسطية والدولية،2012،ص.3.

18-أمحمد مالكي، مرجع سابق،ص.2.

19-ديدي ولد السالك، مرجع سابق،ص.4.

20-سيدي محمد ولديب، مرجع سابق ، ص ص.244-245.

21-أمحمد مالكي، مرجع سابق،ص.3.

22-سيدي محمد ولديب، مرجع سابق ، ص.236.

23-أمحمد مالكي، مرجع سابق،ص.2.

24-ديدي ولد السالك، مرجع سابق،ص.4.